

الخلافة

[378] القضاء استحسانا ، وإن لم يحج من سنته استقر عليه القضاء (1). دليلنا : إن

الأصل براءة الذمة ، وإيجاب الاحتياط يحتاج إلى دلالة . مسألة 225 : من أسلم وقد جاوز الميقات ، فعليه الرجوع إلى الميقات ، والإحرام منه ، فإن لم يفعل ، وأحرم من موضعه ، وحج ، تم حجه ، ولا يلزمه دم . وبه قال أبو حنيفة والمزني (2). وقال الشافعي : يلزمه دم قولا واحدا (3). دليلنا : أن الأصل براءة الذمة ، فمن شغلها بشئ فعليه الدلالة . مسألة 226 إحرام الصبي عندنا جائز صحيح ، وإحرام العبد صحيح بلا خلاف ، ووافقنا الشافعي في إحرام الصبي (4). فعلى هذا إذا بلغ الصبي ، واعتق العبد قبل التحلل ، فيه ثلاث مسائل : إما أن يكمل بعد فوات وقت الوقوف ، أو بعد الوقوف وقبل فوات وقته . فإن كمل بعد فوات وقت الوقوف ، مثل أن يكمل بعد طلوع الفجر من يوم النحر ، مضيا على الإحرام ، وكان الحج تطوعا ، ولا يجزي عن حجة الاسلام بلا خلاف . وإن كمل قبل الوقوف ، تعين إحرام كل واحد منهما بالفرض ، وأجزأه عن

(1) المبسوط 4 : 172 ، والفتاوى الهندية 1 :

253 ، وبدائع الصنائع 2 : 165 ، والمغني لابن قدامة 3 : 229 ، والشرح الكبير 3 : 224 ، والمجموع 7 : 16 . (2) مختصر المزني : 70 ، والمجموع 7 : 61 ، وتفسير القرطبي 2 : 371 ، والفتاوى الهندية 1 : 253 ، والمغني لابن قدامة 3 : 228 ، ومغني المحتاج 1 : 474 ، والشرح الكبير 3 : 223 ، والبحر الزخار 3 : 290 . (3) الأم 2 : 130 ، ومختصر المزني 70 ، والمجموع 7 : 61 ، ومغني المحتاج 1 : 474 ، وبداية المجتهد 1 : 361 ، والشرح الكبير 3 : 223 ، والبحر الزخار 3 : 290 . (4) الأم 2 : 130 ، والمجموع 7 : 22 ، والوجيز 1 : 123 ، وبدائع الصنائع 2 :

121. _____